

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية
الخاصة وإنها الاستعمار
الجلسة ٣
المعقودة يوم الإثنين
٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجنة الثالثة

(جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

السيد كيتينكون

الرئيس:

المحتويات

انتخاب أعضاء مكتب اللجنة (تابع)

طلبات الاستماع

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة
ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)*

البند ٨٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم
غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البنود التي قررت اللجنة النظر فيها معا.

*

.../..

Distr. GENERAL
A/C.4/51/SR.3
17 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات
في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794,
.2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

المحتويات (تابع)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية (تابع)*

البند ٩٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)*

البند ٩١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإلى الملتمسين

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٥

انتخاب أعضاء مكتب اللجنة (تابع)

- ١ - الرئيس: قال إن اللجنة ستشرع في انتخاب مقرر.

- ٢ - السيد بريير (فنزويلا): رشح السيد دودش (تونس) لمنصب المقرر.

- ٣ - انتخب السيد دودش (تونس) بالتزكية.

طلبات الاستماع

٤ - الرئيس: لفت الانتباه إلى ثمان رسائل تتضمن طلبات استماع: ثلاثة منها متعلقة بغواص (A/C.4/51/3).

²⁾ A/C.4/51/5، و أربعة متعلقة بـ**الجديدة** (A/C.4/51/4)، و **واحدة متعلقة بالصحراء الغربية** (A/C.4/51/1).

و 1 Add.1 و 2 و 3) وقال إنه يعتبر أن اللجنة تود قبول هذه الطلبات.

- ٥

٦ - الرئيس: أبلغ اللجنة أنه تلقى ست رسائل أخرى تتضمن طلبات استماع بشأن كاليدونيا الجديدة والصحراء الغربية في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال. وستعمم الرسائل بوصفها من وثائق اللجنة.

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببند أخرى من جدول الأعمال) (تابع) A/51/23 (الجزء الثاني، الفصلان الثالث، الرابع، والجزء الخامس، الفصل التاسع، والجزء السادس، الفصل العاشر، والجزء السابع، الفصل العاشر) A/51/428: و A/AC.109/2041 و Corr.1 و 2043، و 2044، و Add.1 و 2045، و 2046، و Add.1 و 2047، و 2049 و 1 و 2050-2053 و 2054، و Add.1 و 2055-2059 و S/1996/43 و Corr.1 و 343، و 674 (674)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) A/51/23 (الجزء الرابع، الفصل الثامن) و A/51/316 و Add.1

البند ٨٩ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية (تابع) A/51/23 (الجزء الثالث، الفصلان الخامس والسادس)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) A/51/23 (الجزء الرابع، الفصل السابع) و A/51/212: (E/1996/85: A/AC.109/L.1853)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) A/51/3 (الفصل الخامس، الفرع ألف)

البند ٩١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/51/373)

- السيد زهيد (المغرب): قال إنه مادامت اللجنة قد قررت البدء في الاستماع إلى الملتمسين في إطار مختلف مختلف بند جدول الأعمال، بما في ذلك البند المتعلق بما يسمى الصحراء الغربية، فمن الضروري طرح مشكلة الوثائق. وقال إن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/51/428)، الذي عُمِّم على الوفود في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، يتناول ثلاثة مقتراحات. وقال إن الأمانة العامة، في محاولة منها لتلخيص المعلومات المتعلقة بالموضوع ربما تكون قد خلطت هذه الاقتراحات الثلاثة. ففي الفقرة ٣ من التقرير، حدث خلط بين الاقتراح المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ الوارد في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/1995/779) وبين الاقتراح الوارد في الرسالة المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/924). كما أشارت الفقرة ٣ إلى الاقتراح الثالث الوارد في تقرير الأمين العام المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/986). ولتفادي ذلك الخلط، يتعين على الأمانة أن تقدم توضيحات أو تصدر تصويبا قبل أن تنظر اللجنة في البند، نظرا لأنها سيشار إلى هذه الاقتراحات أثناء المناقشة. وقال إن وفده ليس لديه اعتراض على الاقتراح المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛ بل على العكس، فإنه يؤيده وهو ما يتبيّن من ديباجة قرار مجلس الأمن.

- الرئيس: قال إن الأمانة ستقدم إيضاحات في وقت لاحق.

- السيد كيلودي جينيا (بابوا غينيا الجديدة): قال إن المهمة التي أخذتها اللجنة على عاتقها تتجسد في اسم العقد الدولي الحالي القضاء على الاستعمار. ويتوقف النجاح في إتمام هذه المهمة على كيفية تناول الموضوعات الكثيرة المطروحة في جدول الأعمال تناولا فعالا. وقال إن على اللجنة دورا خاصا تقوم به لضمان تنفيذ الأمم المتحدة لالتزاماتها تجاه شعوب الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

- وعلى الرغم من الشكوك الواسعة الانتشار، فإن فرص الشفافية والمساءلة التي كفلتها اللجنة قد جعلت من عمليات إنهاء الاستعمار أكثر استجابة للظروف المحلية كما جعلت نتائجها أكثر مرونة. وقد تحققت تطلعات شعوب جنوب المحيط الهادئ إلى تقرير المصير بطرق شتى: تراوحت بين مركز الكمونولث ومختلف أشكال الارتباط الحر إلى السيادة التامة.

- وعلى الرغم من صغر حجم معظم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، فما زال على اللجنة الاضطلاع بواجب هام. ولن يؤدي توقف مهامها أو موارد她的 إلا إلى إضعاف قدرتها على تشجيع بلوغ

الأهداف الهامة، دون تحقيق أي إصلاح دائم يذكر. بل إن أهمية اللجنة أعظم بالنسبة للأقاليم الجذرية الصغيرة، لأن موقع تلك الأقاليم بعيد جداً عن مراكز العالم الكبرى وطرق التجارة العالمية كما أنها عرضة بشكل بالغ الخطورة لتهديدات البشر وللكوارث الطبيعية.

١٢ - وأردف قائلاً إن مسؤولية الأمم المتحدة تجاه شعوب ما بقي من الأقاليم غير المتممدة بالحكم الذاتي لن تنتهي بانتهاء الاستعمار، فكما قرر إعلان بربادوس، فإن بقاء الدول الجذرية الصغيرة ذاته يقتضي من المجتمع الدولي إقامة شراكة جديدة منصفة مع تلك الدول. وقد يكون من المفيد أن تخصص اللجنة الخاصة وقتاً وموارد على مدى السنوات القليلة القادمة كي تحدد النوع اللازم من الشراكة لاستدامة وتعزيز حالة الدول الجذرية الصغيرة وتنهض به فوراً بعد مواجهة التحدي المباشر المتمثل في إنهاء الاستعمار. وهذا يعني بالنسبة لجنوب المحيط الهادئ إعطاء الأولوية للتدابير الرامية إلى الحد من ابعاث الغازات التي تهدد بقاء الدول الجذرية المرجانية نتيجة للاحترار العالمي. وقد يعني ذلك أيضاً أن يشجع محفل جنوب المحيط الهادئ على تيسير التعاون الموجه نحو الحفاظ على أمن المجتمعات التي تواجه حالات طوارئ ليس في مقدورها إدارتها بمفردها. وقال إن تبادل الأفكار على نطاق أوسع - بين أعضاء اللجنة، وشعوب الجزر والخبراء من مختلف مناطق العالم - يمكن أن يسهم إسهاماً مفيدة للغاية في مداولات اللجنة.

١٣ - واستطرد يقول إن الحالة في كاليدونيا الجديدة تشكل مصدراً للشعور بالقلق لبابوا غينيا الجديدة بصفة خاصة، ولأعضاء مجموعة الطبيعة الماليزية ومحفل جنوب المحيط الهادئ. ويصدر ذلك القلق عن التزامهم بعملية إنهاء الاستعمار وحقوق السكان الأكاناك الأصليين، بما في ذلك الحفاظ على قيمهم الاجتماعية والثقافية وتعزيزها، الأمر الذي تجلى في البيان المعبر عن رؤية محفل المحيط الهادئ واستراتيجية فيلانزيا فيما بعد عام ٢٠٠٠ الذي أعلن أن الدول الأعضاء الأربع وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني قد عقدت العزم على دعم إنهاء استعمار كاليدونيا الجديدة إنهاء نظامياً مع توفير ضمانات خاصة لشعب الكاناك الأصلي. وهناك آلية جارية لرصد الحالة في كاليدونيا الجديدة أنشئت في أعقاب القرار الذي اتخذه محفل المحيط الهادئ في عام ١٩٩١.

١٤ - وفي أعقاب المفاوضات التي جرت للتوصل إلى اتفاق بين الأطراف السياسية الرئيسية - الحكومة الفرنسية وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني والتجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية - الذي تمثل في اتفاقيات ماتينيون المبرمة في عام ١٩٨٨، أعيد تشكيل هيكل نظام الحكم لإعطاء الكاناك فرصة أكبر للتعبير عن رأيهما في الشؤون المحلية. وقد بذلت جهود أيضاً لإعادة توازن الاقتصاد في المناطق التي يكون الكاناك معظم سكانها. ولم تعالج أي من التغييرات التي أدخلت منذ عام ١٩٨٨ أوجه الظلم والإجحاف السائدة في مجال الحصول على العمل المدفوع الأجر وفرص الارتفاع أو الاشتراك في هيئات الدولة الإدارية بشكل كامل. وهناك مخاوف من لا يتيح الاستفتاء المزمع إجراؤه في عام ١٩٩٨ لسكان كاليدونيا الجديدة سوى خيارين: استمرار الحكم الفرنسي، أو التخلص الكامل عنهم، بما في ذلك التهديد الممكّن بقطع المعونة الفرنسية. وسيكون من المفيد بالتأكيد لو أن الحكومة الفرنسية أعلنت بوضوح أنها تنوّي أن تحافظ مثل الدول الأخرى الاستعمارية السابقة بعلاقات المساعدة إذا ما كان الاستقلال هو الخيار الذي أسرّ عنه

الاستفتاء. وفي الوقت نفسه، يواصل محفل جنوب المحيط الهادئ دعم تنفيذ اتفاقيات ماتينيون. وستظل بابوا غينيا الجديدة ملتزمة التزاما صارما بحق تقرير المصير لکاليدونيا الجديدة من منح خدمات خاصة لشعب الكاناك الأصلي. وتأكيد حكومة بابوا غينيا الجديدة التوصيات التي قدمتها الحلقة الدراسية المعقدة في بورت مورسيبي إلى اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وخاصة التوصية التي تدعو إلى ضرورة القيام بإيضاد بعثة لتقسيم الحقائق إلى کاليدونيا الجديدة بأسرع ما يمكن، وضرورة دعم المطالب المنادية بحق تقرير المصير لکاليدونيا الجديدة في محافل الأمم المتحدة ذات الصلة، وتشجيع التثقيف السياسي لمساعدة المشتركين في العملية السياسية في کاليدونيا الجديدة سواء في الاستفتاءات بشأن تقرير المصير أو بشأن تحديد الحقوق والواجبات؛ وأن تتخذ خطوات لضمان الإعداد لاستفتاء تقرير المصير وإجرائه في جو من النزاهة.

١٥ - وقال إنه على الرغم من الحصول غير الكافي من عروض المعونة السابقة، فإن حكومته ستواصل توفير مثل هذه المساعدة لتنمية الكاناك وفقا لخطة المحيط الهادئ، وهي تحت السلطات في کاليدونيا الجديدة على الاعتراف بالمؤهلات التي حصل عليها الطلاب والمتدربون الكاناك في معاهد بابوا غينيا الجديدة وغيرها من بلدان المنطقة.

١٦ - وقال إن بابوا غينيا الجديدة ملتزمة التزاما قويا بإنهاء الاستعمار على أساس حق تقرير المصير وهي تشارك بنشاط في أشكال التعاون المفيد المتبدال مع جميع الدول الاستعمارية التي أدرجت الأقاليم الخاضعة لها الواقعة في جنوب المحيط الهادئ في جدول أعمال اللجنة. وتسعى بابوا غينيا الجديدة بنشاط، شأنها شأن غيرها من بلدان المنطقة، للبحث عن سبل لتوسيع نطاق هذا التعاون وتعديله وتنويعه سواء على المستوى الثنائي أو من خلال الترتيبات المتعددة الأطراف. وقد أصبحت فرنسا مقبولة كطرف في الحوار، بتوقفها عن إجراء التجارب النووية في المنطقة، وانضممتها إلى معاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية (معاهدة راروتونغا). وقال إن أخطر ما يواجه فرنسا في جنوب المحيط الهادئ هي المسائل الناتجة عن تنفيذها ببرنامج التجارب النووية. وفرنسا بحاجة لرصد آثار البرنامج على بولينيزيا الفرنسية، والإعلان عن النتائج التي تتوصل إليها، والعمل فورا على إصلاح ما ترتب على هذا البرنامج من أضرار والحد من أي آثار أخرى ضارة. وهناك موضوع آخر يجب أن يعالج، وهو حق تقرير المصير للأقاليم، والشعوب المستعمرة. وقال إن حكومته تود أن تشجع فرنسا على مواصلة القيام بدور نشط وإيجابي في المنطقة، على الرغم من أن بابوا غينيا الجديدة ليست وحدها التي تتساءل على أي أساس ينظر إلى جزر جنوب المحيط الهادئ التي تفصلها آلاف الكيلومترات عن فرنسا المتروبولية، على أنها جزء من ذلك البلد.

١٧ - وقال إن حكومته تؤيد عملية إنهاء استعمار غوام الواقعة حاليا تحت إدارة الولايات المتحدة، ومن الأهمية بمكان ضمان أخذ مصالح شعب شامورو الأصلي في الاعتبار.

١٨ - وقال إن حق تقرير المصير هو حق المشاركة في نوع معين من العمليات، مهما كانت النتيجة التي ستسفر عنها هذه العملية. ولذلك فقد اختار رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة عباراته عن قصد تماماً عندما تساءل لماذا لم تدرج بولينيزيا الفرنسية وكذلك واليس وفوتونا في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١٩ - ويمكن ملاحظة الآثار الإيجابية للعمل الذي تقوم به اللجنة في مختلف أشكال تقرير المصير في جنوب المحيط الهادئ، وفي العلاقات الطيبة السائدة بصفة عامة بين البلدان التي كانت مستعمرة فيما مضى وبين الدول الاستعمارية سابقاً. كذلك يمكن ملاحظتها في الأساليب المثمرة المتبادلة التي تعاونت من خلالها نيوزيلندا وشعب توكيلاو ومن خلال الأمم المتحدة في الإعداد للمستقبل استناداً إلى مقاصد الميثاق ومبادئه. ولذلك ترحب بابوا غينيا الجديدة بمواصلة العمل الذي تضطلع به اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، سواءً من ناحية المبدأ أو من ناحية تأثير ذلك العمل على جنوب المحيط الهادئ.

٢٠ - السيد رايدر (نيوزيلندا): قال إنه يود أن يعرب عن شكره للأمم المتحدة واللجنة الخاصة لما يقدمه من مساعدة لنيوزيلندا وتوكيلاؤ بتهيئة الظروف لشعب الإقليم لتقرير مستقبليه. وقال إن هذا العام كان عاماً حاسماً في سعي توكيلاو إلى تقرير المصير. فقد بدأ في آب/أغسطس ١٩٩٦، باعمال قانون التعديل الخاص بتوكيلاؤ، الذي أصدره برلمان نيوزيلندا، وقد خول ذلك القانون لتوكيلاو سلطة إصدار التشريعات وتنفيذها. وتحقق توكيلاو تقدماً في سيرها نحو الحصول على مركز الحكم الذاتي. وتسعى توكيلاو، خشية من أن يكون الإهمال في المستقبل هو الشمن الذي ستدفعه للحصول على قدر أكبر من الاعتماد على الذات، إلى الحصول على ضمادات من المجتمع الدولي عن طريق اللجنة الخاصة والأمم المتحدة، بـألا تظل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير مبالية بمصير شعب صغير يعيش في ثلاث جزر مرجانية في المحيط الهادئ. وتحتاج توكيلاو بصفة خاصة إلى البنية الأساسية، التي تعتبر حاسمة بالنسبة لتحقيق الحكم الذاتي الكامل. وقد اتضح فعلاً أن أي شكل من أشكال الارتباط الحر، ينبغي أن يسلم بأن الموارد المحلية لن تكفي لتفطية الجانب المادي لتقرير المصير. وهذا هو أحد الدروس الأساسية الذي استخلصته نيوزيلندا من تجربتها مع توكيلاو. ولا يمكن تحقيق إنهاء الاستعمار بنجاح إلا عن طريق مشاركة سكان الإقليم والدولة القائمة بالإدارة والأمم المتحدة. وأضاف ممثل نيوزيلندا أنه فيما يتعلق بتوكيلاؤ، أحرز تقدم كبير نتيجة التفاعل الناجح لا بين توكيلاو ونيوزيلندا فحسب، وإنما أيضاً بين توكيلاو ونيوزيلندا والأمم المتحدة.

٢١ - وقال إنه على الرغم من أن الرئيس الحالي للجنة الخاصة قد دعا إلى إيجاد نهج جديد ومبتكر وعملي أيضاً ذلك أن هناك كثيراً من الأقاليم الصغيرة تعاني من شيءٍ من عدم الارتياح لبقاء الحال على ما هو عليه. ويعتقد وفده أن الأمم المتحدة عليها أن تتحلى بالواقعية ذلك أن القضاء على آخر آثار الاستعمار بنهاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار بعيد الاحتمال. ويمكن للأمم المتحدة أن تعيد تقييم استراتيجيتها، بل يجب عليها أن تفعل ذلك، وعليها أن تعرف بأن صورتها في بعض الأقاليم الصغيرة ليست بالشكل الإيجابي الذي ينبغي أن تكون عليه. وأحياناً ينظر سكان هذه الجزر المعزولة إلى الأمم

المتحدة بوصفها بيروقراطية هائلة الحجم بلا مشاعر تحكمها جداول الأعمال التي كان لها مغزى لدى الدول الكبرى في الماضي، أما في عالم اليوم فإنها لا تعالج احتياجات الأقاليم الصغيرة جداً وقد آن الأوان لاتباه نهج جديد. وقال إن وفده اقترح الأساس التالي للتفاعل فيما بين الأطراف الثلاثة كافة: ^١ ينبغي أن تلزم الدول القائمة بالإدارة نفسها بالتعاون على أساس نهج مبتكر برأيهمي جديد؛ ^٢ ينبغي للأمم المتحدة وهي تتعاون مع الدول القائمة بالإدارة أن تبلور مفهوم النهج الجديد المبتكر البراغماتي؛ ^٣ ينبغي الاعتراف بأن جزءاً من عملية التوصل إلى حلول مناسبة يتعلق بتحسين المنظمة لصورتها لدى شعوب الأقاليم؛ ^٤ من الضروري إقناع بعض الدول القائمة بالإدارة بأن الأمم المتحدة لا تسعى إلى المواجهة أو فرض الحلول؛ ^٥ ينبغي تعديل الآلية المخصصة في الأمم المتحدة لمناقشة حالة كل إقليم لكي تعبّر عن الاحتياجات الحقيقية. ومن الضروري ضمان الامتثال التام لاشتراطات الإبلاغ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة؛ وإسهام شعوب الأقاليم إسهاماً مباشراً، من خلال آراء مقدمي الالتماسات، والاستعراض السنوي المتعدد الأطراف لجميع المواد المعروضة؛ والنظر في الحالة في الأقاليم مباشرة في اللجنة الخاصة، والتعبير في القرارات المناسبة التي تتخذها الجمعية العامة بناءً على توصية اللجنة، عن سبل محددة لإسهام الأمم المتحدة (مثل البعثات الزائرة، أو المساعدة الانتخابية أو أي نوع من أنواع التنسيق).

٢٢ - وقال إن احتمال أن تنشأ الحلول المبتكرة من فراغ بعيد. كما أن من الاحتمالات البعيدة أن يؤدي الدفاع عنبقاء الوضع على ما هو عليه إلى خلق فكر جديد. فهناك حاجة إلى مناقشة أكثر استئناف. ومثل هذه المناقشة، التي ينبغي التحضير لها بعناية، يتبعها تجربة بين الأطراف الثلاثة المعنية جميعها. والتجربة المقارنة، بما في ذلك تجربة الأقاليم السابقة التي حصلت على تقرير المصير لها أهمية أيضاً. وأي مناقشة للمسائل المتعلقة بالمركز السياسي في المستقبل، ينبغي أن تجري في إطار أكبر وأن تعبر عن الحالة الراهنة لكل إقليم وعن شواغله. وعلى سبيل المثال، هناك شواغل راهنة بشأن تهديد الأمن كانت أقل ظهوراً عندما كان يجري الأضطلاع بجهود إنهاء الاستعمار الأساسية. وتفرض هذه الحالة بعض المصاعب على اللجنة الرابعة. وهناك ما يغير بالتحول إلى المسائل الجاذبة مثل قرار اللجنة الخاصة بعقد حلقاتها الدراسية في حزيران / يونيو ١٩٩٦ في بورت موريسي. وكان التحدي هو إيجاد موقف وسط يمكن أن يسفر عن نتائج إيجابية. وذلك لأن حلقة بورت موريسي الدراسية وإن كانت لم توفر أجوبة على جميع الأسئلة، فإنها وفرت مؤشرات مفيدة للغاية.

٢٣ - ويبدو أن تقرير اللجنة الخاصة وبعضاً من قراراتها تعبّر عن استعداد مماثل لتحويل التركيز من نظريات إنهاء الاستعمار التي كانت مناسبة في الماضي إلى المشكلات الحالية التي تواجهها الأقاليم الصغيرة جداً. وكان القرار المتعلق بالأقاليم الصغيرة يشكل بصفة خاصة خطوة في الاتجاه الصحيح. وذكر أن منطوق القرار يطلب من الدول القائمة بالإدارة التحقق من آراء شعوب الأقاليم بطريقة ديمقراطية وإبلاغ الأمين العام بهذه الآراء. ولكن هناك مجالات للتحسين. فاللغة المستخدمة في قرارات اللجنة الخاصة بشأن المصالح الاقتصادية الأجنبية والأنشطة العسكرية لغة قديمة. وتفسير ذلك هو ربما الشعور بالإحباط لاستمرار الاستعمار وانعدام الحوار مع الدول القائمة بالإدارة فيما عدا نيوزيلندا. وقال إن وفده يؤيد عمل اللجنة الخاصة ويشكرها على مساعدتها لشعب توكيلاو ودعمها له في سيره على طريق تقرير المصير.

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) A/51/23 (الجزء الثاني، الفصلان الثالث والرابع، الجزء الخامس، الفصل التاسع، الجزء السادس، الفصل العاشر، الجزء السابع، الفصل العاشر) و A/51/428 و A/AC.109/A و A/2041 و A/2043 و 2044 و 2045 و 2046 و 2047 و 2049 و Add.1 و Corr.1 و Corr.2 و 2050-2053 و 2054 و 2055-2059 و Add.1 و S/1996/43 و 343 و 674

مسألة جبل طارق

٢٤ - بناء على موافقة اللجنة وطبقا للإجراء المقرر، اقترح الرئيس أن تدعو اللجنة السيد كاراوينا (رئيس وزراء جبل طارق) للإدلاء ببيان.

٢٥ - وقد تقرر ذلك.

٢٦ - السيد كاراوينا (رئيس وزراء جبل طارق): قال إن حق أهالي جبل طارق ينبع بصورة طبيعية وبشكل لا يمكن إنكاره منحقيقة أنهم شعب متماسك تشكلت هوبيته الفريدة والمتميزة على مدى ٢٩٦ عاماً متصلة من التنمية في أعقاب الاحتلال البريطاني لجبل طارق في عام ١٧٠٤. وخلال هذه الفترة كلها، كان جبل طارق مستعمرة تابعة للمملكة المتحدة، ولم يكن جزءاً من إسبانيا، التي تخلت عن جبل طارق للناتج البريطاني إلى الأبد بمقتضى المادة ١٠ من معاهدة أوترخت لعام ١٧١٣. ومع ذلك، وعلى الرغم من الخلاف بين جبل طارق وأسبانيا فيما يتعلق بزعيم إسبانيا السيادة على جبل طارق، صعمت حكومة جبل طارق الجديدة على أن تفعل كل ما في استطاعتها للتغلب على هذا الاتجاه التدميري وعكس اتجاهه.

٢٧ - وقال إنه من الضروري التركيز على موقف جبل طارق الأساسي من إنهاء الاستعمار من مبادئ الأمم المتحدة. فقد زعمت مملكة إسبانيا أن مبادئ الأمم المتحدة تقضي بـ لا يتحقق إنهاء استعمار جبل طارق إلا بإدماجه في إسبانيا، وهو الرأي الذي يرفضه جبل طارق والمملكة المتحدة. ذلك أن الشرط اللازم لكل عملية من عمليات إنهاء الاستعمار هو إرادة الشعوب المغرب عنها بحرية. فممارسة الشعب جبل طارق الخاضع للاستعمار حقه في تقرير المصير لا ترتبط في الواقع بمسألة سلامة إسبانيا الإقليمية. وكما تأكّد في المؤتمر العالمي بإنهاء الاستعمار الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي في بابوا غينيا الجديدة، فليس هناك من بديل في عملية إنهاء الاستعمار لمبدأ تقرير المصير المعلن في قرار الجمعية العامة ١٥١ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٠ وغيرهما من قرارات الأمم المتحدة. وفي قضية ناميبيا، لاحظت محكمة العدل الدولية، أن القانون الدولي فيما يختص بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على النحو المكرس في الميثاق، قد جعل من مبدأ تقرير المصير مبدأ ينطبق على جميع الأقاليم.

٢٨ - وقال إن جبل طارق يفضل أن يكون مركزه الم قبل مركزاً يمكن لـ إسبانيا أن تقبله، بحيث تسود علاقات حسن الجوار بينهما فيما بعد. ولكن مثل هذا الوضع لا يمكن أن يؤثر بحال من الأحوال على حق/..

جبل طارق غير القابل للتحريف في تقرير المصير. وأضاف أن حكومة جبل طارق تأمل أن تقيم علاقات أفضل مع إسبانيا وأن ترتبط بها بعلاقات التعاون. وهذه الجهود قد أعطت ثمارا على المستوى المحلي، لكن لا بد من استكمال تلك المبادرات بتحسين المناخ السياسي بين جبل طارق ومدريد. وللأسف، فإن سلوك حكومة مدريد المركزية لم تقدم سوى النذر اليسيير لتسهيل هذا التعاون كما أعاد تنمية جبل طارق اقتصاديا.

٢٩ - وقال إن مملكة إسبانيا تعرض جبل طارق لحملة من الضغوط تستهدف استسلامه لمزاعم سيادتها التي عفا عليها الزمن. ومثل هذا السلوك يمثل انتهاكا صارخا للقرار ٢١٣١ (د - ٢٠) المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، والقرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، والقرار ٢٧٣٤ (د - ٢٧) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠. وبغض النظر عن الخلاف في الرأي بين جبل طارق ومملكة إسبانيا، فإن حكومة جبل طارق تسعى إلى إجراء حوار هادف وبناء بهدف بناء الثقة بين الطرفين. ولكن العقبة التي تعترض إجراء هذا الحوار تكمن في إصرار إسبانيا على رفض الاعتراف بأن أهالي جبل طارق بحاجة إلى المشاركة الكاملة في جميع الحوارات المتعلقة بالأمور التي تؤثر على مصالحهم، وأن لهم الحق في ذلك.

٣٠ - وقال إن حكومة جبل طارق على استعداد للمشاركة في الحوار مع المملكة المتحدة وأسبانيا في أي وقت وأي مكان، شريطة أن يكون الشعب جبل طارق صوت منفصل في هذه المحادثات، وأن يكون باستطاعته وبالتالي الكلام بالأصالة عن نفسه من خلال حكومته المنتخبة دستوريا وديمقراطيا. وقد اتخذت إسبانيا اتجاهها مفاده أنها لن تناقش مسألة جبل طارق إلا مع المملكة المتحدة، وأنها ستدعوه جبل طارق للمشاركة في هذه المحادثات كجزء من الوفد البريطاني. وهذا الوضع غير مقبول من الشعب وحكومة جبل طارق. وقال إن التزام حكومة جبل طارق الجديدة بالحوار مع إسبانيا على أساس مناسب لا يمكن إنكاره. ومما يوسع له، أن المحادثات التي كان من المقرر إجراؤها في لندن منذ أسبوعين مضيا بين وكالات إنفاذ القانون في كل من المملكة المتحدة وأسبانيا وجبل طارق بشأن موضوع التعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، لم تتحقق، في أعقاب رفض إسبانيا الاشتراك في المحادثات لأن المملكة المتحدة وأسبانيا وجبل طارق سيكون لكل منها صوتها المنفصل. ويتعين على اللجنة، أثناء الدورة الحالية أن تصر على أن يتضمن القرار المتعلق بجبل طارق الإشارة إلى حق الشعوب المستعمرة مثل شعب جبل طارق، في أن يكون له صوت منفصل في مثل هذه المحادثات.

٣١ - وقال إن مؤتمر بابوا غينيا الجديدة المعنى بإنهاء الاستعمار أوصى بـلا تجرى أية مفاوضات لتقرير مركز إقليم دون اشتراك شعب هذا الإقليم في هذه المفاوضات اشتراكا فعالا. ونظرا لأن إسبانيا تزعزع أن اتفاق بروكسيل يتعلق بمركز جبل طارق في المستقبل، فهذا يستتبع وبالتالي أن يكون من حق شعب ذلك الإقليم الاشتراك في هذه المحادثات، وبعبارة أخرى ينبغي أن يكون له صوت خاص به. ومن الخطأ الحث على إجراء حوار بين الدولة القائمة بالإدارة - المملكة المتحدة - وبين طرف ثالث مدعى - إسبانيا - يحرم فيه الشعب المستعمر - شعب جبل طارق - من أن يعبر عن نفسه بصوته الخاص.

السيد كاراونا ينسحب

الاستماع الى ممثل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإلى الملتمسين

مسألة غوام (A/C.4/51/3) و Add.1 و (2)

٣٢ - بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد يتهان (رابطة ملوك الأراضي في غوام) مكانا على طاولة الملتمسين.

٣٣ - السيد تيهان (رابطة ملوك الأراضي في غوام): تكلم باليابا عن دون باركنتسون رئيس الدورة ٢٣ لمجلس غوام التشريعي، فقال إنه يود أن يؤيد اللغة المستخدمة في قرار هذا العام المتعلق بغوام الذي وافقت عليه اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وهو يناشد أعضاء اللجنة الرابعة تزكيته لدى الجمعية العامة. وقال إن أكثر ما يشغل شعب غوام هو الضغط المتزايد الذي تمارسه بعض الدول الصناعية الكبيرة وحلفاؤها بهدف اختتام العقد الدولي للقضاء على الاستعمار دون تحقيق إنتهاء استعمار ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفيما يتعلق بمركز إقليم غوام غير المتمتع بالحكم الذاتي، قال إنه لا توجد حجة مشروعة يمكن أن تبرر رفع اسمه من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لأن شعب شامورو والأصلي في غوام لا يزال عليه أن يحدد مركزه السياسي عن طريق ممارسة تقرير المصير ممارسة كاملة.

٣٤ - وقال إن شعب غوام يمر بمرحلة حاسمة في سعيه للتفاوض بشأن إقامة علاقة فيدرالية إقليمية محسنة مع الدولة القائمة بالإدارة. وقال إن العلاقة السياسية المؤقتة قد بدأ في قانون كمنولث غوام والذي لا يعد اعتماده، ممارسة لحق تقرير المصير. وفي أعقاب التنفيذ النهائي لقانون كمنولث غوام، ستظل غوام إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. وحق شعب الشامورو في تقرير المصير منصوص عليه في المادة الأولى، البند ١٠٢، من مشروع قانون كمنولث غوام الذي أقره الناخبون في غوام، بما فيهم غير الشامورو.

٣٥ - وقال إن عملية إنهاء الاستعمار وضعت في طريقها عقبات كأدء، عندما قاومت الدولة القائمة بالإدارة جهود الأمم المتحدة الرامية لرصد البعثات الزائرة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد أرسلت أول وأخر بعثة زائرة لغوام في عام ١٩٧٩. وكانت هي الباعث وراء رغبة شعب غوام والولايات المتحدة إلى حد بعيد في توسيع نطاق الجهود من أجل تسوية المسائل المتعلقة بالمركز السياسي.

٣٦ - وقال إن جهود الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار جهود أساسية تماما لتحقيق النجاح لمساعي غوام للحصول على حق تقرير المصير. ويمثل رفع اسم غوام من على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو إلغاء اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ذاتها نكسة خطيرة بالنسبة لشعب غوام. وذكر في هذا الصدد، أن شعب غوام شعر بقلق بالغ نتيجة للجهود التي تبذلها بعض الدول حاليا لتفكيك اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار قبل أن تنتهي من ولايتها. وقد أعطت هذه الدول، دعما لموقفها الذي يتذرع الدفاع عنه، الانطباع الخطأ بأن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية لن تستطيع البقاء بدون الإدارة الاستعمارية أو بأن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي راضية فعلا بمركزها الراهن.

٣٧ - وهناك أسباب أخرى للهجوم على اللجنة، وهي بالذات تأكّد من أنه لن تبقى هناك آلية أخرى قائمة في الأمم المتحدة لها سلطة مناقشة وتفكيك الاستعمار الفعلي الاقتصادي والثقافي والسياسي المستمر. والهدف الجماعي للدول الاستعمارية السابقة هو مواصلة السيطرة على المستعمرات السابقة لكي تضمن استمرار تدفق المواد الأولية الرخيصة الثمن كما تضمن في الوقت ذاته سوقاً مستقرة لسلع البلدان الصناعية المتقدمة النمو. والسؤال المطروح هو إلى أي مدى استطاعت بلدان العالم الثالث المستقلة حديثاً التوصل إلى تحقيق ما تتمتع به من إمكانات التنمية السياسية والثقافية والاقتصادية. ومن الأهمية بمكان معرفة كم عدد تلك الفئة من البلدان التي يمكنها حقاً أن تصمد لمواقفها في الأمم المتحدة دون أن تتعرض لضغط أو انتقام سياسي من قبل البلدان الصناعية. وينبغي للجنة الخاصة أن تواصل القيام بممارسة ولايتها ممارسة تامة حتى يجيء الوقت الذي تمارس فيه جميع الشعوب التي لها الحق في تقرير المصير هذا الحق وتصبح متحررة من التدخل والتحكم السياسي والاقتصادي والثقافي للذين لا موجب لهما.

٣٨ - وختم بقوله إن هناك قرارين لمجلس غوام التشريعي مرفقين ببيان السيد باركتسون، وهما يوضحان الحاجة إلى مواصلة إدراج شعب الشامورو في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى حين ممارسته لحق تقرير المصير، وال الحاجة إلى دعم العمل الحيوى الذى تضطلع به اللجنة الخاصة واستمرار وجودها.

٣٩ - السيد تيهان ينسحب.

٤٠ - بناءً على دعوة من الرئيس، شغل السيد هوارد (لجنة الشؤون الاتحادية والخارجية، الدورة ٢٣ لمجلس غوام التشريعي) مكاناً على طاولة الملتمسين.

٤١ - السيد هوارد (لجنة الشؤون الاتحادية والخارجية، الدورة ٢٣ لمجلس غوام التشريعي)، تكلم بوصفه موظفاً مساعداً بالنيابة عن هوب ألفاريز كريستوبال، العضو بمجلس الشيوخ ورئيس لجنة الشؤون الاتحادية والخارجية، الدورة ٢٣ لمجلس غوام التشريعي، فقال إن الموقف في حقيقته هو أن الولايات المتحدة تستمسك بإبقاء شعب الشامورو جاهلاً بحقوقه كشعب، وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً للالتزامات الدولي بالمداؤمة على اطلاع الشعب الأصلي على مجريات الأمور. ولكن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اكتسبت مع ذلك فهما أكبر بمسألة غوام كما يتبيّن ذلك من قرارات الجمعية العامة الأخيرة، وذلك بفضل الجهود الكبيرة التي بذلها ممثلو شعب الشامورو. ولكن معاناة هذا الشعب تتزايد أساساً بسبب سياسة الباب المفتوح التي تنتهي بها الدولة القائمة بالإدارة، وهذا معناه أن أقل من ٥٠ في المائة من سكان الإقليم هم الآن أصليون وأثناء ما سمي باجتماع المشاورات بين ممثلي حكومة الولايات المتحدة وبين ممثلي شعوب جنوب المحيط الهادئ الأصليين الذي عقد في هنولولو، هاواي، في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦، ببحث المشروع الأولي لبيان الولايات المتحدة بشأن مشروع إعلان الأمم المتحدة المعنى بحقوق السكان الأصليين. وقد ظهر من نص البيان أن حكومة الولايات المتحدة لا تؤيد حقوق سكانها الأصليين على الرغم من أنها ادعت هذا التأييد في عديد من الوثائق وفي عديد من المناسبات. وقد تأكّد هذا الاتجاه من خلال فقرات معنية من

البيان. وكان مما يبعث على الاحباط بصفة خاصة، الاستعاضة باستمرار عن مصطلح الشعوب الأصلية بمصطلح "الأشخاص الأصليون". وهذا المصطلحان لا يحل كل منهما محل الآخر. وأصبح عدم استطاعة الولايات المتحدة التمييز بين حق "الشعب" وحق "الأشخاص" هو أخطر العقبات التي تواجه التقدم في العلاقات بين شعب الشامورو وحكومة الولايات المتحدة. وكان عدم قبول الفكرة المنطقية الأساسية القائلة بأن الشعوب الأصلية موجودة ولها حقوق جماعية هو الذي زاد من طابع المواجهة في اجتماع التشاور. ووقف جميع ممثلي الشعوب الأصلية في الاجتماع ضد موقف الولايات المتحدة.

٤٢ - وواصل يقول إن نوايا الولايات المتحدة إزاء غوام أثناء غوام أثناء غوام الخمسين الماضية المتمثلة في الحفاظ على السيطرة الاستعمارية على الإقليم وعلى شعبه لم تكن لتنافي أحدها. وسبب الحفاظ على السيطرة هو أهمية الجزيرة من الناحية الاستراتيجية العسكرية. ومع ذلك، سيأتي اليوم الذي سيكون فيه الشعب الشامورو الكلمة الأخيرة. فهم يدركون أن المسؤولية عن مصيرهم تقع في الأساس على عاتقهم وحدهم. وينبغي لهم أن يستمروا في تعريف العالم بالمحنة التي يعيشونها، ولكن نظرا لأنهم أمة صغيرة الحجم ذات موارد محدودة، فليس باستطاعتهم الدخول في منافسة مع الأحداث الجارية للفوز باهتمام المجتمع الدولي. ويجب عليهم الاستمرار في الاعتماد على الأمم المتحدة.

٤٣ - واستطرد يقول إن الأنباء سلطت الأضواء على غوام حديثا عندما استخدمت في توجيه ضربات للعراق بالقذائف التسارية. وهي تستخدم حاليا كمركز لدخول اللاجئين للأكراد إلى الولايات المتحدة. وقد أمل البعض بسبب ذلك، أن يتمكن سكان غوام من الفوز ببعض الحقوق في نضالهم من أجل الحصول على مركز الكمنولث. ووفقا لما تفيد به التقارير الصحفية المحلية، فإن معظم سكان الجزيرة لا يعارضون في توفير الملاذ الآمن للأكراد، ولكن كونهم آخر من يعلم بهذه الخطط هو مثال على الاستعمار.

٤٤ - وهناك مشكلة أخرى تتمثل في عودة الأراضي التي تسسيطر عليها المؤسسة العسكرية. وهناك ما مجموعة ٢٠٠ ٣ فدان من الأموال الاتحادية - حددت باعتبارها فائضا وصدر وعد بمنحها لشعب الشامورو منذ عام ١٩٧٧. ولكن وزارة الدفاع قد عارضت مؤخرا قانون إعادة أراضي غوام الذي يجري بحثه حاليا في كونغرس الولايات المتحدة. ومثل هذا الإجراء يعد مثالا آخر للاستعمار من جانب الولايات المتحدة.

٤٥ - وقال إن استخدام مصطلح "شعب غوام" في الوقت الحالي بدلا من مصطلح "شعب الشامورو" في قرارات الأمم المتحدة وغيرها من الوثائق التي تشير إلى حق شعب غوام، دون تحديد من هو هذا الشعب، قد أدى إلى إساءة تفسير الموقف. وينبغي للجنة أن تشجع الدولة القائمة بالإدارة على تمويل حملة تثقيفية عن موضوع تقرير المصير والبدائل المتاحة لمركز غوام. كما يتوجب على اللجنة أن تشجع على إرسال بعثة زائرة أخرى إلى غوام للحصول على معلومات بنفسها، وأن تتحث الولايات المتحدة على قبول قانون كمنولث غوام، وإعادة الأراضي إلى حكومة غوام، والإحاطة علما بقرار غوام التشريعي رقم ٦٦ الذي يشيد بأعمال لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

٤٦ - السيد هوارد ينسحب.

٤٧ - الرئيس: قال إن الأمانة قد أخذت في الاعتبار النقد الذي وجهته المغرب في وقت سابق وأحالته إلى الإدارة المسؤولة. وإلى حين ورود إيضاحات من الأمانة، سيعذر إجراء أي تصويبات في نص الوثيقة.

٤٨ - السيد زهيد (المغرب): قال إن وفده لا يرغب في عرقلة نظام سير الجلسة، وأنه يوافق على ضرورة مواصلة النظر في جدول الأعمال، على أساس أن يأخذ المتكلمون في اعتبارهم النقد الذي أورده عند الادلاء ببياناتهم. كما أعرب عن الأمل في الوقت ذاته في أن يصل رد الأمانة قبل اجتماع اللجنة القادم.

٤٩ - بناء على دعوة من الرئيس شُوبرا (جامعة براون) مكاناً على طاولة الملتمسين.

٥٠ - السيد شُوبرا (جامعة براون)، أشار إلى بيانيه إلى اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر، فقال إن مرور الزمن كان له تأثير سلبي على الأطراف في الصحراء الغربية وعلى مصداقية الأمم المتحدة. وقال إن سلوك بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية يمثل ابتعاداً عن المفهوم الذي يحكم هذا النمط من العمليات وعن التطور الطويل الأمد لصكوك من قبيل "حفظ السلام" و "إنفاذ السلام" و "صيانة السلام". ففي عام ١٩٩٢، أنشئت عمليات واسعة النطاق في كمبوديا، وفي الصومال، وفي يوغوسلافيا السابقة في الوقت نفسه. وفي حين أبرمت اتفاقيات لم يسبق لها مثيل ألممت المنظمة بالاضطلاع بمهام أكثر تعقيداً عن تلك التي واجهتها من قبل، لم تتوفر لديها الموارد الكافية للقيام بهذه المهام. وقال إن الأيام أثبتت صدق ما قاله في بيانيه من أن العواقب قد تكون مشؤومة. وكانت الصحراء الغربية هي أول عملية يمثل فيها جميع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ولكن القوة المجردة من الإرادة تعني العجز، ولم تتمكن الدول الأعضاء من منع الكارثة، وساهمت في بعض الحالات بنشاط في حدوثها.

٥١ - وقد تكون عواقب فشل العملية في الصحراء الغربية أكبر من الفشل في كمبوديا أو الصومال. وهناك في الوقت الراهن، آراء متعارضة بشأن آثار تجدد الأعمال العدائية بين الأطراف. فمن ناحية، يقال إن الحرب قد تكون قصيرة الأمد حيث أن المغرب أقوى عسكرياً. ومن ناحية أخرى، يقال إن النزاع قد يطول أجله لأن خطط جبهة البوليساريو الحربية لا تحتاج إلى الاعتماد على نفس النوع من القوة. وتميل الخبرة المكتسبة طوال عقدين من النزاع إلى تأكيد ثاني الاحتمالين. وقد تغيرت الظروف في البلدان المجاورة تغيراً كبيراً منذ وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية في عام ١٩٩١، ولكن ليس من الواضح ما هو الأثر الذي يمكن أن يترتب على مزيد من الحروب في هذه المنطقة غير المستقرة.

٥٢ - وقال إن البعثة قد أفلست في المرحلة الراهنة من الناحية الفعلية. وإن وزع البعثة قد تم قبل الآوان أملأاً في أن مجرد وجود الأمم المتحدة في الميدان قد يولـد الظروف التي تدفع بعملية السلام إلى الأمم مما يؤدي إلى الاتفاق بين الأطراف. وقد اتخذ هذا النهج بسبب عدم استعداد الطرفين استعداداً تاماً

لإبرام اتفاق رسمي قبل الشروع في العملية. وأصبحت الأمم المتحدة تعتمد اعتماداً تاماً على موافقة الطرفين لتنفيذ الخطة الموضوعة إلا أن المغرب، عطلت نشر البعثة في عام ١٩٩١ وقامت على نحو منتظم بانتهاك وقف إطلاق النار أثناء عام ١٩٩٢. ونشأ موقف مماثل في عملية تحديد الهوية، الذي كان مقرراً لها أن تبدأ كوسيلة لتوليد القوة التي تدفع نحو الاتفاق على المسائل التي لم تحل في هذا المجال. ولكن مرة أخرى لم تنجح الخطة التكتيكية: فقد توقفت عملية تحديد الهوية.

٥٣ - وبديلاً من أن تكون بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية عملاً مبلوراً للتعاون، أدت إلى انقسام الطرفين بصورة لا يمكن إصلاحها تقريباً، ويبدو أن الطرفين قد فقدا القدرة على مناقشة جوهر المسائل. فضمان الاتفاق من خلال عملية السلام يتطلب الاشتراك المباشر والشامل من جانب الطرفين، ومجلس الأمن، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد اعتقد كثير من البلدان والمراقبون بأن المحادثات المباشرة هي أفضل السبل للتوصيل إلى اتفاق فيما يتعلق بتوفير الظروف لإجراء استفتاء، وأصدرت منظمة الوحدة الأفريقية والجمعية العامة قرارات بهذا المعنى. وعلى الرغم من موقف المغرب بشأن هذا الموضوع، أجريت خلال هذه الفترة محادثات مباشرة أو غير مباشرة في باماكو، ولشبونة، ونيويورك، والطائف، ومراسك. وعلى الرغم من أن الأمين العام بيري ز دي كوييار كان يخطط لتنظيم اجتماع في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٠، إلا أنه لم يتمكن من اقناع الطرفين بالاجتماع لإجراء محادثات مباشرة، ومن ثم جرى تناول هذه المسائل المعلقة مثل تحديد الهوية من خلال الاتصالات غير المباشرة. وفيما بعد، في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، بذلت محاولات متكررة لتنظيم اجتماعات بين ممثلي الجانبيين ولكنها لم تتحقق النجاح. وفي نهاية صيف عام ١٩٩٦، عقدت جولة أخرى من "المحادثات السرية"، وأعلن الأمين العام في ٦ أيلول/سبتمبر أن المفاوضات المباشرة جارية بين الطرفين وتقابل الوفدان في جنيف، ثم أجريت محادثات في المغرب بين وفد جبهة البوليساريو والسلطات العليا في البلد، ومنها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني وزیر الداخلية ادريس بصرى. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، اقترح الأمين العام على مجلس الأمن مفهوماً جديداً للعملية وهو - "المحادثات العلنية وال المباشرة"، الذي وافق عليه المجلس. ولنجاح المحادثات المقترحة ينبغي أن يستند الإطار إلى المبادئ الآتية: ينبغي أن تكون المحادثات علنية و مباشرة، وينبغي أن تعقد بمشاركة ممثلي دول أعضاء، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن. وينبغي أن تتولى الدول الأعضاء الرئاسة أثناء المحادثات وشارك بوصفها "مراقبين نشطين". وينبغي أن يتفق الجانبان على عدد الأعضاء وقائمة كل وفد مقدماً؛ وأن يكون الطرف أو الدولة العضو قادراً على تعليق الاجتماع إذا لم يكن تشكيل الوفود متسمًا بحسن النية. ويمكن لكل من الطرفين والدول الأعضاء اختيار أشخاص معينين يحضرون الاجتماعات بصفتهم الشخصية دون أن يكون لهم حق المشاركة في النقاش، كما يمكن أن تدعى الدول الأعضاء "ملتمسين فرادى" لمخاطبة المجتمعات بصفتهم الشخصية. وينبغي وضع جدول أعمال يتضمن عدداً محدوداً من البنود قبل عقد الاجتماعات، وعلى الأطراف أن تتعاون تعاوناً تاماً لضمان النظام في سير الجلسات، والتصرف بحسن نية، وتجنب الإثارة. وعلى الطرفين أن يبدوا الاعتدال في الإدلاء ببياناتهم لوسائل الإعلام. وأخيراً، ينبغي للدول الأعضاء، عقب كل جلسة، إبلاغ الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بالنتائج.

٥٤ - السيد شوبرا ينسحب

٥٥ - السيد زهيد (المغرب): قال إنه نظراً لأن بيان المتكلم السابق يتسم بالتحيز، فإنه يود أن يوجه إليه بعض الأسئلة. أولاً، هناك مسألة التعریفات: فيما يتعلق بالصحراء بوصفها آخر مستعمرة افريقية، وفيما يتعلق بالمغرب بوصفه دولة مستعمرة. وهذا الكلام لا يتفق مع الحقائق التاريخية، لأن الجميع يعرفون الدولة التي كانت دولة مستعمرة في المنطقة. ونتيجة لمؤتمر مدريد، عمدت المغرب إلى استعادة جزء من أراضيها. ثانياً، قال إنه يشك في أن السيد شوبرا قد قرأ تقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية (S/1995/986) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الذي يبين أن العقبة الرئيسية التي تحول دون استمرار عملية تحديد الهوية واستكمالها تتصل ببعض الفئات القبلية وببعض الأشخاص غير المقيمين في الأقاليم الذين لم تتوافق جبهة البوليساريو على المشاركة في تحديد هويتهم، والذين لا يمكنهم في كثير من الأحيان، أن يسموا شيئاً أو شخصاً ينوب عنه، حتى على الرغم من أن عملية تحديد الهوية تقتضي اشتراك شيخ أو من ينوب عنه من كل جانب، ووجود ممثلي عن الطرفين ومراقب عن منظمة الوحدة الأفريقية. ولقد أعيقت العملية بسبب عجز أو عدم استعداد طرف من الأطراف تسمية شيخ أو مناوب له يكون متاحاً في وقت ومكان معينين. ونتيجة لذلك سارت عملية تحديد الهوية ببطء وعدم انتظام، ثم توقفت في واقع الأمر في الأسابيع القليلة الأخيرة. ومن ثم كان السبب الرئيسي لهذا التوقف هو الافتقار إلى التعاون من جانب جبهة البوليساريو، وقال إنه يريد أن يعرف لماذا لم يشر السيد شوبرا في بيانه إلى النتيجة التي خلص إليها الأمين العام في تقريره.

٥٦ - وقال إنه على الرغم من أن السيد شوبرا قد تكلم عن المصير الصعب لشعب الصحراء الغربية، فإنه لم يشر إلى أن المملكة المغربية قد وافقت على عقد الاستفتاء على الرغم من أن الاستفتاء يتعلق بجزء من أراضيها. وقد أعدت خطة مناسبة للتسوية من جانب الأمين العام، وقبلها الطرفان وأقرها مجلس الأمن. وكان مطلب المغرب الوحيد هو أن جميع الصحراويين الذين جرى التأكيد الواجب من انتسابهم لذلك الشعب، ينبغي أن يشاركون في الاستفتاء. وهذا المطلب جرى التأكيد عليه في تقرير الأمين العام المشار إليه. ويرجع السبب في توقف العملية بالتحديد إلى رفض الاشتراك في عملية تحديد الهوية.

٥٧ - وقد قيل أيضاً إن الحالة في الصحراء الغربية مماثلة للحالة في الصومال فيما يتعلق بانسحاب الأمم المتحدة. وقال إنه لا يرى أساساً لمثل هذه المقارنة، لأن الحالة في الصحراء الغربية ظلت هادئة، على العكس من الصومال، والسكان يعيشون في سلام، والعنصر المدني من بعثة الأمم المتحدة الذي كان مرتبطاً بعملية تحديد الهوية هو الذي سحب نظراً لأن جبهة البوليساريو هي في الواقع التي أخرجت هذه العملية عن مسارها، ولم تعد هناك أية حاجة للعنصر المدني.

٥٨ - وقال إن السيد شوبرا اتهم المغرب أيضاً بانتهاك وقف إطلاق النار. إلا أن الأمين العام، في أحد تقاريره، قد بين أن وقف إطلاق النار قد انتهك من الجانب الآخر. وأشار السيد شوبرا إلى التقرير السابق للأمين العام وتجاهله تماماً تقريره الأخير.

٥٩ - وترد المعايير التي ينبغي أن تستخدم في عملية تحديد الهوية في تقرير الأمين العام المؤرخ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وكانت المملكة المغربية هي أول من وافق على هذه المعايير، كما كانت أول من وافق على التسوية المقترحة.

٦٠ - وبينما تكلم السيد شوبرا كثيرا عن الحوار بين الطرفين، فإنه لم يحدد ما هو موضوع الحوار، وقال إن وفده يرى من الضروري العودة إلى خطة التسوية التي اقترحها الأمين العام، والتي قبلها الطرفان وأقرها مجلس الأمن.

٦١ - السيد شوبرا، تكلم لممارسة حق الرد، فقال بأن بيان ممثل المغرب لا يتضمن معلومات تغريه بأن يغير مضمون بيانه السابق.

٦٢ - بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد درايدن مكانا على طاولة الملتمسين.

٦٣ - السيد درايدن، قال إن الحالة في الصحراء الغربية توفر مثلا على السبب الذي حدا بالحكومة الأمريكية إلى انتهاج هذه الرؤية المتشائمة لنوعية الإصلاح في الأمم المتحدة والخطى التي يسير بها. فعملية تحديد الهوية التي كان ينبغي أن تستكمل في ستة شهور ظلت تجري ببطء على مدى ست سنوات بتكلفة مستمرة للأمم المتحدة وصلت إلى ملايين الدولارات شهريا. وتمثل التغيير الحقيقي الوحيد الذي حدث في تلك الفترة في زيادة مستوى الإحباط إزاء الحالة غير المنطقية لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ومن جانب المراقبين والأطراف المعنية، فيما عدا المملكة المغربية.

٦٤ - خلال ١٦ عاما من الحرب التي انتهت بوقف إطلاق النار في عام ١٩٩١، عجزت القوات العسكرية المغربية عن إيقاع الهزيمة بخصوصها الصحراويين، ولكنها مع ذلك حصلت على بعض المزايا، فبينما يجري السعي لإيجاد حل سياسي للمأزق، تتمتع المغرب بـ الاستحواذ على مخزون الفوسفات الهائل وعلى مصائد الأسماك الغنية على شواطئ المحيط الأطلسي. والوقت في صالحها. وأي تأخير يعمل لصالح المغرب وفي غير صالح اللاجئين الصحراويين ومكانة الأمم المتحدة.

٦٥ - وعلى مدى سنين عديدة، كانت هناك مشكلات تتعلق بالطريقة التي اتبعتها المغرب في تجمع قوائم الناخبين: فقد كانت هناك دلائل متزايدة على أن المغاربة يبعثون ببدلاء للتصويت بدلاً من سمحوا لهم بأن يسجلوا أنفسهم لدى لجنة تحديد الهوية. وخرجت عملية عادلة ونزيفة عن مسارها لأن الجاحظ المغربي كان يسيطر بإحكام على الوصول إلى مكاتب الأمم المتحدة والخروج منها. ولا يمكن من التسجيل في القوائم إلا الصحراويون الذين تسمح لهم المغرب بذلك، ولما كانت هناك ادعاءات بأن اتصالات التصويت كانت تسلم فيما بعد للسلطات المغربية، فليس هناك ما يضمن أن المسجلين هم الذين يسمح لهم بالتصويت.

٦٦ - وذكر أن ما كان قد تقرر من قبل هو أن تجمع كل من المغرب وجبهة البوليساريو قائمة بناخبهما ثم تثبت لجنة تحديد الهوية من أسماء القائمتين لتصادق في جلسات استماع فردية على أحقيته كل ناخب للتصويت. وقد فتحت هذه الطريقة الباب أمام الفساد وأكدت أن الاستفتاء لن يعقد لسنوات بأي حال من الأحوال. وحدث تعطيل آخر كبير عندما سمح للمغرب بأن تقدم للنظر، نسبة إضافية من سكان الصحراء الإسبانية في سنة ١٩٧٤ قدرها ٢٠٠ في المائة. وفي هذه الحالة يتبعين النظر في ما يقرب من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص (طبقاً لتقديرات لجنة تحديد الهوية).

٦٧ - وقال إن التأخير قد افتعل لأسباب خادعة أشد الخداع. إذ أن مسألة تحديد "ظرف حال" في جدول البعثة الزمني، أدت إلى إيقاف عملية تحديد الهوية - لمدة أسبوع (بتكلفة اعتيادية قدرها ١٠٠ ٠٠٠ دولار يومياً). وحلت المشكلة أخيراً بتبادل الرسائل الرسمية، في حين أن مكالمة تليفونية بسيطة كانت كافية. وقد حدث تعطيل لمدة ١٠ أسابيع في صيف ١٩٩٤ عندما عارض المغاربة في حضور مراقبين عن منظمة الوحدة الأفريقية، على الرغم من أن الموضوع كان مقرراً منذ عام مضى.

٦٨ - كما أفادت التقارير بوجود أوجه تباين شديدة وقد عانى مقر قيادة قوات البعثة في العيون من عقلية الحصار فعلاً. فلم يكن مسموحاً للبعثة بالعمل بصورة مستقلة عن المغاربة. وكانت البعثة هي الوحيدة من بين بعثات الأمم المتحدة التي كان من الضروري أن يرفرف عليها علم أحد الأطراف إلى جانب علم الأمم المتحدة. وكانت المكالمات التليفونية تسجل، وجرى العبث بالخطابات، وفتحت غرف موظفي البعثة.

٦٩ - وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لإبلاغ المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك بالمشكلات الجسيمة، كانت الشكاوى تدفن على نحو روتيني في العيون على أيدي المسؤولين في الأمم المتحدة. وعندما يستر على انتباه المقر الرئيسي أخيراً إليها، يصرخ الناظر عنها بدعوى "عدم أهميتها". ولم يتمكن المفتش العام الذي وصل إلى العيون للتحقيق في ادعاءات سوء الإدارة في هيكل بعثة الأمم المتحدة من منح الحماية لأي موظف من موظفي الأمم المتحدة، ومن ثم كانت شهادة أي موظف فيما يتعلق بأوجه قصور البعثة كفيلة بأن تعرض مستقبله المهني للخطر. بل وتمثل الضعف بوضوح أكبر في عجزه عن انتقاد دولة عضو، مما جعله عاجزاً من الناحية العملية عن تصحيح أوجه التباين. وكما كان متوقعاً، كان تقريره عديم النائد، وفكرة المفتش العام الذي لا يستطيع التفتيش حقاً هي دليل على الافتقار إلى الإصلاح الحقيقي في الأمم المتحدة.

٧٠ - وتعبر الاختلافات بين المغاربة وجبهة البوليساريو في طريقة تعاونهم (أو عدم تعاونهم) مع البعثة عن تباين صارخ. وعلى الرغم من اللغة الواضحة الواردة في بيان البعثة المتعلق بحرية حرقة موظفيها، فإن الجانب المغربي لم يمثل ببساطة لهذا الطلب. أما جبهة البوليساريو، فقد قيدت حرية حرقة لا شيء إلا لتلتفت الانتباه إلى انتهاء المغاربة بذلك الحق.

٧١ - وبالإضافة إلى ذلك، ساد موقف مؤداته أنه فيما لو اندلعت الأعمال القتالية مرة أخرى، فإن الجيش المغربي سيكون هو الفائز بشكل واضح نظراً لحجمه واستفادته من التكنولوجيا. ومثل هذه الاعتبارات لم تسفر عن انتصار مغربي خلال ١٦ عاماً من القتال، وهي لا تعني بالضرورة انتصارهم في الوقت الراهن. وأي محارب أمريكي قد يُنفي في بيته نام، وأي محارب روسي قد يُنفي في أفغانستان، وأي محارب فرنسي قد يُنفي في الجزائر بإمكانه تأكيد صحة هذا الرأي. وإذا وضعنا في الاعتبار أيضاً حساسية الحالة في الجزائر ستكون العودة إلى الصراع المسلح عاماً مدمراً للمنطقة بأسرها.

٧٢ - وقد برهن الملك الحسن الثاني على أنه زعيم محظوظ يتمتع بالحكمة، أسدى خدمة كبرى لقضية السلام بين إسرائيل والعالم العربي. ومؤخراً، قام باستقبال ياسر عرفات في طريق عودة الأخير من واشنطن، وهو يحظى بشقة القادة الإسرائيليّين، ربما أكثر من أي زعيم آخر في العالم الإسلامي. ومن المؤكد أن هذا الزعيم العظيم لو كان قد أحبط علماً بالانتهاكات الخطيرة التي تتعرض لها عملية السلام في الصحراء الغربية، لاتخذ خطوات ملموسة لتصحيح هذه الأخطاء.

- ٧٣ - السيد درايدن ينسحب.

٧٤ - بناء على دعوة من الرئيس شغلت السيدة ماي (مؤسسة النهضة) مكاناً على طاولة الملتمسين.

٧٥ - السيدة ماي (مؤسسة النهضة): قالت إن المشكلة الرئيسية الكامنة وراء الصراع في الصحراء الغربية ذات أوجه متعددة. فعلى الرغم من أن المغرب وجبهة البوليساريو قد وافقتا في عام ١٩٨٨ على خطة الأمم المتحدة للتسوية التي دعت إلى تنظيم استفتاء تجريبية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، فإن وظيفة البعثة وفعاليتها قد تقلصتا إلى حد كبير. ولم يعط المجتمع الدولي الاهتمام الكافي للصراع الذي انطوى على انتهاء خطير لحقوق الإنسان من جانب البلد الذي يستبقي في الواقع بلداً آخر رهينة على مدى ٢٠ عاماً. وهو صراع رئيسي أنه قابل للحل بفضل المفاوضات الجارية وحضور المراقبين المحايدين. ولكن عندما حددت حرية المراقبين في الوصول إلى المناطق والشعوب التي يراقبونها، وعندما استمرت المفاوضات تحابي مصالح الدولة الغازية، ربما كان من الضروري إعادة تقييم الطريقة التي تعمل بها البعثة. فإذا كانت المشكلة تكمن في أن الحكومة المغربية قد أضعفـت مكانة البعثة إلى حد أنها أصبحـت عديمة الفعالية، فلربما كانت هناك حاجة إلى إعادة توزيع الصلاحيات. وإذا كانت المشكلة هي أن المراقبين المحايدين والصحافة العالمية يبعدون بناء على قرار اتخذـته المغربـ من جانب واحد، فلربما كانت الحاجة تدعـو حينـئذ إلى اتخاذ تدابـير مناسبـ ولـتعـين على المجتمع الدولي أن يصرـ على حقـهـ في رصد الاستفتـاء وعملية تسـجيل النـاخـبين دون عـائقـ. وهناكـ كـثيرـ منـ المـتناـقـضـاتـ فيـ العمـليـةـ. فقد زـعمـتـ الحكومةـ المـغـرـبـيةـ أنـ الخطـطـ التيـ تـعتمـدـ علىـ التـخـوـيفـ لمـ تـسـتـخدـمـ لـتـقيـيمـ منـ الذـيـ لهـ حقـ الاـشـتـراكـ فيـ عمـليـةـ الـاستـفـتـاءـ،ـ علىـ الرـغـمـ منـ الأـدـلـةـ التيـ أـثـبـتـتـ عـكـسـ ذـلـكـ فيـ منـاسـبـاتـ متـعـدـدةـ. فقدـ أـبـلـغـ مـراـقبـوـ الأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـجمـاعـاتـ حقوقـ الإـنـسـانـ الـأـجـنبـيـةـ أنـ الصـحـراـوـيـينـ يـعـانـونـ مـنـ الـمـصـاعـبـ فيـ الحصولـ عـلـىـ جـواـزـاتـ سـفـرـ مـغـرـبـيـةـ،ـ وأنـ الـحـكـومـةـ تـرـاقـبـ آرـاءـ الصـحـراـوـيـينـ السـيـاسـيـةـ عـنـ كـثـبـ أـكـثـرـ مـنـ الـمـوـاطـنـيـنـ الـمـغـارـبـيـةـ،ـ وأنـ الشـرـطةـ وـالـسـلـطـاتـ

البرلمانية تصرفت بخشونة خاصة ضد المشكوك في تأييدهم للاستقلال ولجبهة البوليساريو، وهناك تناقض آخر يتمثل في أن الحكومة المغربية تزعم أن الصحراء الغربية كانت على الدوام جزءاً من المغرب، فمن حقها إذن أن تفزو إقليماً ذا سيادة. وتفعل الحكومة المغربية كل ما في مقدورها لتغيير نتائج الاستفتاء لأنها تعرف النتيجة التي سيتخذون عنها هذا الاستفتاء. وهي تعلم أنه عندما يعطى الخيار للصحراويين بين الحرية والقهر، فسيختارون الحرية. وعندما يخرون بين الاستقلال وتقرير المصير وبين حياة الأسر، فإنهم سيختارون الاستقلال.

٧٦ - وأردفت تقول إن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت، بانتهاء الحرب الباردة، تفقد اهتماماً بالمنازعات الدائرة في العالم، عندما تبين لها أن كثيراً من تلك المنازعات ليس لها تأثير مباشر عليها، ولا حتى تأثير غير مباشر في كثير من الحالات. ومع ذلك، فقد أبدى كونغرس الولايات المتحدة اهتماماً بموضوع حق تقرير المصير للصحراء الغربية، وشعر بالقلق إزاء تقلص دور الأمم المتحدة إلى الحد الذي لم تعد قادرة عليه على إيجاد تسوية نهائية للنزاع. وتزايد الإعراب عن الشكوك فيما يتعلق بالحاجة إلى وجود الأمم المتحدة، طالما أنها عجزت فيما يبدو عن تسوية صراع عمره ٢٠ عاماً كاينبغي تسويته منذ أعوام كثيرة مضت. فإذا كانت الأمم المتحدة عاجزة فإن الحاجة إلى مثل هذه المنظمة أو عدم الحاجة إليها أصبح سؤالاً مطروحاً. ودعت المتكلمة إلى إجراء استعراض لجميع التوجهات الدولية لدى الأمم المتحدة. وقالت إن صيانة السلام والأمن الدوليين، وتنمية علاقات الصداقة بين الدول، وتحقيق التعاون الدولي في حل المشكلات الإنسانية والنهوض باحترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية، ستظل جمِيعاً ذات أهمية اليوم وستبقى كذلك في القرن المقبل. وبغض النظر عن نتائج الاستفتاء، فيما لو جرى، فمن الضروري للغاية التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض للنزاع تأخذ في الاعتبار مستقبل شعب الصحراء الغربية والمغرب وينبغي أن تجري هذه المفاوضات بصورة علنية، وتحت رعاية المجتمع الدولي، وأن تمثل في هذه جمِيع الشعوب المتأثرة بالنزاع. ومهما كانت نتيجة الاستفتاء المحتمل، ينبغي أن يعيش سكان الصحراء الغربية والمغرب سوية، سواء في نفس البلد أو في بلدان مجاورين. ومن الأهمية بمكان أن توجد حلول سلمية يتفق عليها حتى قبل إجراء الاستفتاء. وينبغي أن ترك الحرية للشعب بأسره لا للتسجيل فحسب، وإنما للمشاركة في الاستفتاء أيضاً، وإلا فإن المجتمع الدولي سيعتبر نتيجة الاستفتاء غير سلية.

٧٧ - السيد سوسي (المغرب): قال إن المتكلمة السابقة لم تتوخ الدقة تماماً في وصفها للحالة المتعلقة بجوازات السفر. فموظفي الأمم المتحدة الذين يتقدمون بطلبات للحصول على تأشيرات يحصلون عليها. وأشار إلى بيانها المتعلق بكتلة الديمقراطية المزعوم، قائلاً بأن جمِيع الأشخاص الذين تعاملوا مع جهة البوليساريو ورغبوا في العودة إلى المغرب قد فعلوا ذلك ولم يتعرضوا لأي شكل من أشكال القمع.

٧٨ - السيدة ماي (مؤسسة النهضة): أوضحت أن المشكلة ليست مشكلة جوازات السفر الخاصة بموظفي الأمم المتحدة وإنما جوازات سكان الصحراء الغربية الذين لا يستطيعون السفر عبر حدود البلد، نظراً لافتقارهم إلى جوازات السفر. وأشارت إلى أن هذه الحقائق معروفة جيداً للمجتمع الدولي، وهي ترد في تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة عن حقوق الإنسان.

٧٩ - السيد سنوسي (المغرب): قال إنه لا يفهم تماماً ما إذا كان الناس في المخيمات هم الذين بحاجة إلى جوازات سفر، أم الذين يعيشون بحرية في العيون. وقال إن بياتات الملتمسين تتناول على وجه التحديد حالة الناس في المخيمات.

٨٠ - السيدة ماري تنسحب.

٨١ - بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد أحمد (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) مكاناً على طاولة الملتمسين.

٨٢ - السيد أحمد (جبهة البوليساريو): قال إن عملية السلام، التي أفضت إلى تنظيم الاستفتاء بشأن تقرير المصير في عام ١٩٩٢، قد وصلت إلى طريق مسدود في نهاية السنة الماضية. ومثل هذا الموقف لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، كما وصل المشاركون في هذه العملية إلى مفترق طرق، أحداً يقود إلى السلام، والآخر يؤدي إلى الحرب. وقد اعترف الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن بأن الظروف المواتية لتحقيق الأهداف النهائية لخطة التسوية، ولا سيما عقد استفتاء حر ونزيه، غير موجودة فيما يبدو. وقد تأجل الاستفتاء، ولكن الأمين العام يرى أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تتنازل من مسؤوليتها وأن المجتمع الدولي ينبغي أن يظهر الاستعداد في المستقبل لا على كفالة حفظ السلام في المنطقة فحسب، وإنما علىبذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون شعب الصحراء الغربية قادراً على تقرير مركزه في المستقبل بطريقة تضمن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ومن الواضح أن جهود الأمم المتحدة التي تستهدف ضمان انتهاء استعمار الصحراء الغربية في نهاية المطاف قد وصلت إلى طريق مسدود. ولا تستطيع جميع الشعوب والدول التي تريد المضي في الإيمان بالأمم المتحدة بوصفها أفعال محفل لتسوية المنازعات تسوية سلمية أن تظل لا مبالية في مواجهة هذا الطريق المسدود.

٨٣ - وقال إنه كان من المقرر إجراء الاستفتاء في شباط/فبراير ١٩٩٢. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩١ دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ وكان أول خطوة على طريق ظهور خطة السلام. وقال إن الحكومة المغربية قد انتظرت اللحظة المواتية وشرعت في تنفيذ استراتيجية تستهدف إعادة النظر في العناصر الرئيسية لخطة التسوية بما يحقق مصلحتها، وبدأت حملة صحفية ضد ما وصفته بأنه "مؤامرة دولية" ضد سلامة المغرب الإقليمية. وقد توّقت لجنة تحديد الهوية عن عملها، نظراً لأن المغرب أرادت أن تدرج على قائمة المشاركين في الاستفتاء آلاف المواطنين المغاربة الذين خطّطت لإرسالهم إلى الإقليم. وكان ذلك هو بداية عملية تدمير خطة السلام الأساسية. وتشكل المعايير الجديدة لتحديد هوية المشاركين في الاستفتاء، التي تؤيدها الدولة المحتلة بنشاط، الأساس لعملية تدیرها المغرب لن تؤدي إلا إلى تزييف النتائج. وعلى أي الأحوال، قد يكون استئناف الحرب أمراً لا مفر منه. وقال إن جبهة البوليساريو تنظر جدياً في رفض المشاركة في هذه العملية، التي لم يعد بينها وبين خطة السلام المتفق عليها أي شيء مشترك. ومع ذلك، ولصالح السلام، والتعاون مع الأمين العام والأمم المتحدة، ومعأخذ آراء الدول الأخرى في الاعتبار، فقد تقرر تأجيل اتخاذ قرار نهائي بشأن ذلك الموضوع. وفي تموز/يوليه ١٩٩٣، اقترح الأمين العام للأمم المتحدة حللاً

توفيقيا فيما يتصل بفهم وتطبيق المعايير المختلفة عليها لتحديد هوية المشاركين في الاستفتاء. وبدأت عملية تحديد الهوية.

٨٤ - وقد أرسلت المغرب ١٨١ طلب إلى لجنة تحديد الهوية، أي أزيد بنسبة ٢٥٠ في المائة عن أرقام احصاء عام ١٩٧٤. وتمكنـت الأمم المتحدة من فحص ٣٠ طلب حتى الآن. والعدد الباقي لم تتوفر فيه الاشتراطات الدنيا التي حددـها القرار التوفيقـي الصادر عن الأمين العام. وفيما يتعلق بالـ٣٠ طلب التي تم النظر فيها، فقد تبين أن لجنة تحـديد الهـوية تواجه تـزويـراً واسـعـاً فيـنـاطـقـ يـسـتـهـدـفـ تـقـويـضـ الأمـمـ الـمـتـحـدةـ وـالـاستـفـتـاءـ. وـقـالـ إنـ المـغـرـبـ قدـ أـظـهـرـتـ أـكـثـرـ مـنـ مـرـةـ أـنـهـاـ لـمـ تـكـنـ تـنـوـيـ، وـهـيـ لـاـ تـنـوـيـ التـعـاـونـ مـعـ منـظـمةـ الـوـحدـةـ الـأـفـرـيـقـيـةـ وـلـاـ مـعـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ فـيـ جـهـودـهـاـ مـنـ أـجـلـ السـعـيـ إـلـىـ تـحـقـيقـ تـسـوـيـةـ عـادـلـةـ وـنـهـائـيـةـ لـلـنزـاعـ. وـقـالـ إنـ تـأـجـيلـ الـاسـتـفـتـاءـ الـمـتـعـلـقـ بـتـقـرـيرـ الـمـصـيـرـ تـقـوـضـ إـلـىـ حدـ خـطـيرـ اـحـتمـالـاتـ الـحلـ السـلـمـيـ الـذـيـ ظـلـلتـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ وـمـنـظـمةـ الـوـحدـةـ الـأـفـرـيـقـيـةـ، وـكـانـتـ عـلـىـ استـعـدـادـ لـمـضـيـ فـيـ تـقـدـيمـ اـسـهـامـاتـهـاـ حـتـىـ يـحـلـ الـأـمـلـ فـيـ إـقـامـةـ سـلـمـ دـائـمـ وـعـادـلـ مـحـلـ شـبـحـ الـحـرـبـ. وـقـالـ إنـ وـقـفـ إـطـلاقـ النـارـ دونـ أـمـلـ فـيـ إـقـارـارـ خـطـةـ لـلـسـلـامـ عـلـىـ أـسـاسـ مـنـ الشـفـافـيـةـ وـالـثـقـةـ، أـمـرـ غـيـرـ مـقـبـولـ بـالـنـسـبـةـ لـلـشـعـبـ الصـحـراـوـيـ وـلـلـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ. وـالـعـودـةـ إـلـىـ الـحـرـبـ نـتـيـجـةـ غـيـرـ مـرـغـوبـ فـيـهاـ لـجـبـهـةـ الـبـولـيـسـارـيـوـ أوـ الـمـغـرـبـ. وـتـرـىـ جـبـهـةـ الـبـولـيـسـارـيـوـ أـنـ السـبـيلـ الـوـحـيدـ لـلـخـرـوجـ مـنـ هـذـاـ طـرـيـقـ الـمـسـدـودـ الـخـطـرـ، يـتـمـثـلـ فـيـ عـمـلـيـةـ مـفـاـوـضـاتـ مـباـشـرـةـ وـجـادـةـ وـمـسـؤـولـةـ بـيـنـ الـجـابـينـ. وـلـمـ كـانـ الـأـمـرـ كـذـلـكـ، فـإـنـ جـبـهـةـ الـبـولـيـسـارـيـوـ تـوـدـ أـنـ تـواـصـلـ الـحـوـارـ مـعـ الـحـكـوـمـةـ الـمـغـرـبـيـةـ وـتـكـثـفـهـ. وـقـدـ نـاـشـدـتـ الـجـبـهـةـ الـمـغـرـبـ أـنـ تـوـافـقـ عـلـىـ تـجـدـدـ الـحـوـارـ لـلـخـرـوجـ مـنـ الـمـأـزـقـ وـالـتـحـرـكـ قـدـمـاـ نـحـوـ تـنـفـيـذـ خـطـةـ السـلـامـ بـشـكـلـ عـادـلـ وـشـامـلـ.

٨٥ - السيد أحمد ينسحب.

٨٦ - الرئيس، استرعـىـ اـنـتـبـاهـ اللـجـنـةـ إـلـىـ الـوـثـيقـةـ A/C.4/51/2، الـتـيـ تـحـتـويـ عـلـىـ رـسـالـةـ مـوـجـهـةـ إـلـيـهـ مـنـ رـئـيسـ اللـجـنـةـ الـخـامـسـةـ، تـعـلـقـ بـالـتـعـدـيـلـاتـ الـمـقـتـرـحةـ لـلـخـطـةـ الـمـتوـسـطـةـ الـأـجـلـ لـلـفـتـرـةـ مـنـ عـامـ ١٩٩٨ـ إـلـىـ عـامـ ٢٠٠١ـ. وـطـلـبـ إـلـىـ الدـوـلـ الـأـعـضـاءـ أـنـ تـقـدـمـ باـقـتـرـاحـاتـ مـكـتـوـبـةـ عـلـىـ الـبـرـامـجـ ٢ـ وـ ٣ـ وـ ٢٣ـ فـيـ فـتـرـةـ لـاـ تـجـاـوزـ ٤ـ تـشـرـيـنـ الـأـوـلـ/ـأـكـتوـبـرـ ١٩٩٦ـ.

٨٧ - السيد آلا برون (فرنسا): تـكـلـمـ مـمـارـسـةـ لـحـقـ الرـدـ، فـاعـتـرـضـ عـلـىـ الـبـيـانـاتـ الـتـيـ أـدـلـىـ بـهـاـ فـيـ هـذـهـ جـلـسـةـ مـمـثـلـ بـابـواـ غـينـيـاـ الـجـديـدـةـ. وـقـالـ إـنـ فـرـنـسـاـ قـدـ أـوـضـحـتـ فـيـ أـكـثـرـ مـنـ مـنـاسـبـةـ أـنـ سـكـانـ أـقـالـيمـهاـ الـمـشـمـولـةـ بـالـوـصـاـيـةـ، بـمـاـ فـيـهاـ بـولـونـيـزـياـ الـفـرـنـسـيـةـ، قـدـ أـعـرـبـتـ عـنـ رـغـبـتهاـ، بـعـبـاراتـ لـاـ تـحـتـمـلـ الـلـبـسـ، فـيـ الـحـفـاظـ عـلـىـ عـلـاقـتـهاـ بـفـرـنـسـاـ. وـفـيـ هـذـاـ سـيـاقـ تـعـدـ الـمـسـأـلـةـ الـوـارـدـةـ فـيـ بـيـانـ بـابـواـ غـينـيـاـ الـجـديـدـةـ خـارـجـةـ عـنـ الـمـوـضـوـعـ.

٨٨ - السيد كاتي (الجزائر): قـالـ إـنـهـ مـنـ الـأـهـمـيـةـ بـمـكـانـ اـقـتـرـاحـ الـالـتـزـامـ بـالـإـجـرـاءـ الـمـعـمـولـ بـهـ وـهـوـ تـوزـيعـ طـلـبـاتـ الـاسـتـمـاعـ، بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الـطـلـبـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـمـسـأـلـةـ الـصـحـراـءـ الـفـرـبـيـةـ، قـبـلـ الـموـعـدـ بـوقـتـ كـافـ.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠